

تامة وما ليس بعلية تامة ففعله للحادث موقوف على الترتيب  
 الذي به يتم فاعلمته لذلك الحادث وذلك المشروط امامه واما  
 من غير فانه كان من غير لزم ان يكون رب العالمين محتاجا  
 في فعله للغير وان كان من لزم ان يكون دائما فاعلا للحادث  
 وتلك الحوادث اما ان تحدث بغير احوال تقوم به واما  
 ان لا يبدى من احوال تقوم به والشا في يستلزم ان يزل  
 قابلا قابلا فاعلا تقوم به الافعال والاول باطل لان اذا كان  
 في نفسه ازاوا بعل على حال واحد لم يتم به حال من الاحوال  
 اصلا كانت نسبة الازمان والكائنات اليه واحده فلم يكن  
 تخصيص احد الزمانين بحوادث تخالف الحوادث في الزمان  
 الاخر وفي من العكس وتخصيص الازمنة بالحوادث  
 المختلفة امر مشهود ولا ان الفاعل الذي يحدث ما يحدث  
 من غير فعل يقوم بنفسه غير معقول بل ذلك يقتضي  
 ان الفعل هو المفعول والمخلق هو المخلوق وان سمي المصدرا  
 هو سمي المفعول وان التاثير هو الاثر ونحن نعلم بالاضطرار  
 ان التاثير امر وجودي واذا كان دائما لزم قيامه بقاء دائما  
 وان تكون ذاته دائما موصوفة بالتاثير والتاثير صفة كانت  
 فهو لزم ان تنصفا بالكان قابلا للكمال مستوجبا للكمال وهذا  
 اعظم في اجلاله والكرامة سبحانه وتعالى وبهذه الطريق

وامثاله

وامثاله يبين ان الحجة الفعلية التي تجتج بها اهل الضلال  
 فانه يجتج بها على تقويض مطلوبهم كما ان الحجج السمعية التي تجتج  
 بها حالها كذلك وذلك مثل احتجاجهم على قدم الافلاك بان  
 اذا كان موثرا في العالم فاما ان يكون التاثير وجوديا او عدي ميا  
 والشا في معلومة الفساد بالضرورة لكن هذا قول كثير من المعتزلة  
 والاشعية وهو قول من يقول الخلق هو الخلق وان كان وجوديا  
 فانه كان حادثا لزم التسلسل ولزم كون محل الحوادث  
 فيجب ان يكون قد يما واذا كان قد يما لزم قدم مقتضاه فيلزم  
 قدم الاثر فيقال اولاهنا يقتضي ان لا يكون شيئا من اثار  
 محدثا وهذا خلاف المشاهدة ويجب ان يكون الحجة ان  
 الاثر يقتضي بالموثر التام التاثير واذا كان كذلك فكما  
 حدثت من الحوادث كان التام التام لم ينتفيا في الاثر  
 كذلك ايضا كلما تحدث شي من المتجددات وحديث فيلزم  
 ان لم يكن في الازل تاثير يستلزم اثاره وهذا يقتضي  
 قولهم وحديث فيلزم حدوث التاثير وتسلسل واذا  
 كان التاثير وجوديا وجب ان يكون قابلا بالموثر وهذا  
 يقتضي واما ما يقوم بذاته من احواله وشؤونها التي هي من  
 اثار قدرته ومشيئته وهذا الحجج الثلاثة المذكورة بناها  
 على جواز التسلسل في الازمان والكرامة لا تقول بذلك

Copyright © King Saud University